● أخبار قصيرة

جنوب أفريقيا تواجه صفقة نفط صهيونية في حوض أورانج

طالبت منظمات حقوقية وبيئية في جنوب أفريقيا الحكومة برفض منح شركة «نافيتاس بتروليوم» الصهيونية حقوق تشغيل في منطقة «Block ١ CBK» بحوض أورانج النفطي قبالة الساحل الغربي للبلاد. واستندت المنظمات، بينها ائتلاف المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، إلى موقف بريتوريا الداعم للحقوق الفلسطينية، إضافة إلى مخاوف من الآثار البيئية والمناخية للتنقيب البحري، وتأثيره في المجتمعات المحلية. وكانت «نافيتاس» قد أبرمت اتفاقًا للاستحواذ على حصة تشغيلية تبلغ ٣٧,٥٪ في المنطقة، مع إمكانية رفعها لاحقًا إلى ٤٧,٥٪، على أن تخضع الصفقة لموافقات تنظيمية، بينها موافقة وكالة البترول الجنوب أفريقية.

آسيا وبريكس ترسمان ملامح النظام العالمي الجديد

قال السياسي البرازيلي خوسيه ديرسيو، المقرب من الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، إن النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي يتشكل حاليًا سيكون قائمًا بدرجة كبيرة على دول آسيا ومجموعة «بريكس». وأوضح أن التحولات الجيوسياسية خلال الـ٢٥ عامًا الماضية تؤكد نشوء نظام عالمي جديد، مشيرًا إلى توسع «بريكس» وتأسيس بنك التنمية الجديد. وانتقد ديرسيو السياسة الخارجية الأميركية، معتبرًا أن دونالد ترامب أعاد إحياء «عقيدة مونرو»، وهو ما ينعكس خصوصًا على أميركا اللاتينية والبرازيل. وأكد أهمية الدور البرازيلي في النظام الدولي الجديد، محذرًا في الوقت نفسه من محاولات واشنطن التدخل في الانتخابات والمؤسسات الحكومية البرازيلية، وممارسة ضغوط سياسية على دول المنطقة لتعزيز نفوذها.

موجات الحر تحصد أكثر من ٢٥ ألف وفاة في أوروبا

أودت موجات الحر الشديدة التي ضربت أجزاء واسعة من أوروبا هذا الصيف بحياة أكثر من ٢٥ ألف شخص في ألمانيا وإسبانيا وفرنسا، وفق تقديرات رسمية أولية، وسط تسجيل درجات حرارة قياسية ومتكررة. ففي ألمانيا، قُدرت الوفيات المرتبطة بالحر بنحو ١٤ ألف حالة منذ بداية الموسم، بينها ٩٦٠٠ وفاة في أسبوع واحد شهد درجات حرارة تجاوزت ٤١ درجة مئوية في بعض المناطق. وفي إسبانيا، سجلت نحو ٤٥٠٠ وفاة بين يونيو/حزيران و١٩ أغسطس/آب، فيما شهد يوليو/تموز أعلى متوسط حرارة في تاريخ البلاد، إلى جانب موجة جفاف وحرائق واسعة. أما فرنسا، فقد بلغت الوفيات المنسوبة للحر نحو ٧٣٠٠ حالة، معظمها بين كبار السن، ما يعكس تنامي مخاطر ارتفاع درجات الحرارة على الصحة العامة في القارة.

العقدة التي أربكت حسابات العدو

«علي الطاهر».. الاحتلال يحاصر بالنار والمقاومة تُسقط رهان تثبيت وجوده

الوفاق/ لم تعد معركة «علي الطاهر» مواجهة عسكرية محصورة بمرتفعات تقع في محيط النبطية، بل أصبحت واحدة من أبرز ساحات الصراع على مستقبل جنوب لبنان. فالتصعيد الصهيوني المتواصل، من الغارات والقصف إلى محاولات التقدم والضغط الميداني، يكشف أن الاحتلال لا يتعامل مع «علي الطاهر» كهدف عسكري عابر، بل كموقع يريد توظيفه في إعادة تشكيل الواقع الأمني والجغرافي للجنوب. ويأتي ذلك ضمن سياسة تقوم على القضم التدريجي للأرض وفرض وقائع ميدانية متراكمة، تمهيدًا لتحويلها إلى أمر واقع يصعب التراجع عنه. كما يُخشى أن يتحول هذا القضم إلى ضمّ تدريجي للمواقع الاستراتيجية وفرض ترتيبات أمنية جديدة في الجنوب. وفي المقابل، فإن تمسّك المقاومة بالموقع ورفض إخلائه يتجاوز الدفاع عن نقطة عسكرية، ليشكّل رفضًا لمحاولة تحويل الوقائع التي يفرضها الاحتلال بالنار إلى مكاسب سياسية على طاولة التفاوض. فالمعادلة واضحة: ما يعجز الاحتلال عن انتزاعه بالقوة، يحاول فرضه بالسياسة، والمقاومة ترفض أن تتحول الأرض اللبنانية إلى ورقة مقايضة.

«علي الطاهر».. جغرافيا المعركة على السيادة

تكتسب منطقة علي الطاهر أهميتها من موقعها المرتفع وإشرافها على مساحة واسعة من محيط النبطية وإقليم التفاح ووادي الليطاني، فضلًا عن وقوعها ضمن جغرافيا ارتبطت تاريخيًا بالمواجهة مع الاحتلال الصهيوني وصولًا إلى انسحابه من الجنوب عام ٢٠٠٠. ولذلك فإن محاولة الاحتلال العودة إلى هذه المنطقة لا تنفصل عن سعيه إلى استعادة نقاط ذات قيمة عسكرية وأمنية تسمح له بالمراقبة والتأثير في محيط واسع.

لكن أهمية الموقع لا تتوقف عند الجغرافيا. فمرتفعات «علي الطاهر» يمكن أن تتحول، في أي ترتيبات مقبلة، إلى ورقة ضغط تتصل بالانتشار العسكري والأمن والحدود الفعلية للوجود الصهيوني في الجنوب. ومن هنا فإن المعركة عليها هي في جانب أساسي منها معركة على السيادة اللبنانية: هل يستطيع الاحتلال فرض واقع جديد داخل الأراضي اللبنانية، ثم تحويله لاحقًا إلى «ترتيب أمني» مقبول سياسيًا؟ وهذا ما يفسر استمرار الضغط على المرتفع ومحيطه، بالتوازي مع القصف والعمليات الهندسية والتفجيرات في مناطق جنوبية أخرى. فالهدف لا يبدو محصورًا بتدمير موقع محدد، بل بإبقاء المنطقة تحت ضغط يمنع استقرارها ويتيح للاحتلال القول لاحقًا إن استمرار وجوده ضروري لأسباب أمنية.

المقاومة.. منع الاحتلال من تحويل العدوان إلى أمر واقع

في المقابل، تفرض المقاومة في «علي الطاهر» معادلة مختلفة. فالاحتلال يمتلك تفوقًا جويًا واستخباريًا ونارًيا كبيرًا، لكنه يواجه تحديًا مختلفًا عندما يحاول تحويل هذا التفوق إلى سيطرة برية مستقرة داخل أرض لبنانية. فالقصف يمكن أن يدمر، لكنه لا يصنع سيادة، والتقدم العسكري لا يصبح انتصارًا ما لم يتحول إلى قدرة ثابتة على السيطرة والحماية والاستمرار. من هنا تكتسب مقاومة الاحتلال ومنع تثبيت لموقعه أهمية تتجاوز البعد العسكري المباشر. فإخلاء الموقع تحت الضغط كان سيمنح الاحتلال فرصة لتكريس سابقة يمكن استخدامها في مواقع أخرى، وتحويل القوة العسكرية إلى شروط سياسية. وهنا تكمن أهمية الصمود في إبقاء الموقع خارج أي معادلة تفرضها القوة العسكرية.

فالمعادلة التي تفرضها المقاومة اليوم أكثر وضوحًا من أي وقت مضى: لا انسحاب لبناني لصالح تثبيت احتلال صهيوني، لا شرعية لوجود فُرض بالقوة، ولا تفاوض يمنح الاحتلال ثمنًا مقابل الانسحاب من أرض لبنانية. وهنا تتحول «علي الطاهر» من مرتفع جغرافي إلى عنوان لصمود المقاومة في وجه محاولة كيان الاحتلال إعادة رسم جنوب لبنان بالنار.

الاحتلال بين التفوق العسكري ومأزق السيطرة

وتكشف معركة «علي الطاهر» مأزقًا صهيونيًا واضحًا: فبرغم التفوق الجوي والقدرة التدميرية الكبيرة، لم يتمكن كيان الاحتلال من تحويل القصف والضغط الميداني إلى سيطرة مستقرة أو مكسب سياسي دائم. فالتدمير يمكن تحقيقه من الجو، أما السيطرة فتحتاج إلى وجود بري قادر على الصمود أمام المقاومة وتحمل كلفته العسكرية والسياسية، وهو ما يجعل استمرار القصف دليلًا على صعوبة فرض الأمر الواقع أكثر مما هو دليل على الحسم. وفي المقابل، يحاول كيان الاحتلال نقل نتائج عدوانه إلى طاولة المفاوضات، بحيث تتحول المواقع التي احتلتها والدمار الذي أحدثه إلى أوراق ضغط تطالب لبنان بتقديم تنازلات مقابل الانسحاب. لكن هذه المعادلة ترفضها المقاومة، لأن الانسحاب من الأرض اللبنانية ليس تنازلًا صهيونياً يستحق ثمنًا، بل واجبًا يجب تنفيذه.

العدوان على الجنوب.. الضغط يتجاوز «علي الطاهر»

لا يمكن فصل معركة علي الطاهر عن المشهد الجنوبي الأوسع، إذ إن التصعيد الصهيوني خلال آب/أغسطس لم يقتصر على المرتفع، بل امتد إلى غارات وقصف مدفعي وتفجيرات طالت عددًا من البلدات، في سياسة تعكس محاولة واضحة لفرض ضغط متواصل على البيئة الجنوبية ورفع كلفة الصمود والمقاومة. وفي ١٥ آب، سُجلت واحدة من أكثر الهجمات دموية منذ الهدنة، مع استشهاد ١١ شخصًا، بينهم أطفال. وهذا المستوى من الاعتداءات يكشف أن الاستهداف الصهيوني يتجاوز الأهداف العسكرية المعلنة، ليطال الأرض والسكان والحياة اليومية، بهدف إنهاك الجنوب ودفعه إلى القبول بالمعادلة التي يحاول الاحتلال فرضها بالقوة.

لكن الرهان الصهيوني على الضغط يحمل في المقابل مخاطرة كبيرة؛ فكلما اتسعت دائرة العدوان، ازدادت الكلفة الإنسانية والسياسية، وتعززت الحاجة إلى مواجهة المقاومة بدل إخضاعها. كما أن عامل الوقت بات عنصرًا أساسيًا في المعركة. فكيان الاحتلال يسعى إلى تثبيت مواقعه وفرض وقائع جديدة قبل استقرار أي ترتيبات سياسية، بحيث تدخل إلى أي تفاوض وهي تحمل مكاسب ميدانية تريد تحويلها إلى شروط سياسية.

علي الطاهر تتحول إلى عنوان لصمود المقاومة، التي تواجه القضم الصهيوني وتمنع تحويل الوقائع الميدانية إلى مكاسب سياسية على حساب لبنان

في المقابل، تدرك المقاومة أن أخطر ما يمكن أن يحدث هو تحويل الوجود الصهيوني المؤقت إلى واقع طبيعي ودائم، ولذلك تتمسك بمنع الاحتلال من تثبيت مواقعه وتحويلها إلى أوراق تفاوض لدفع لبنان إلى تقديم تنازلات. وهنا يمكن أن ينقلب عامل الوقت على كيان الاحتلال نفسه؛ فكلما طال وجوده تحت ضغط المقاومة، ارتفعت كلفته، وتراجعت قدرته على تسويقه كحل أمني مستدام. وبذلك تصبح المعركة سباقًا بين احتلال يريد تثبيت الأمر الواقع، ومقاومة تسعى إلى إسقاطه قبل أن يتحول إلى حقيقة.

اختبار معادلة الردع

ختامًا، ليست «علي الطاهر» مجرد مرتفع استراتيجي، بل اختبار لمستقبل الجنوب ومعادلة الردع فيه. فالاحتلال يسعى إلى تحويل الوقائع الميدانية إلى مكاسب سياسية، فيما تتمسك المقاومة بمنع تثبيت هذا الواقع. وقد يستطيع الاحتلال أن يقصف ويدمر، لكنه لا يستطيع أن يمنح وجوده شرعية بالقوة. وهنا يكمن جوهر المعركة: بقاء الأرض اللبنانية خارج أي واقع يفرضه الاحتلال بالقوة.

سياسات ترامب تستنزف الاقتصاد الأميركي وتفاقم الضغوط

بدأت تداعيات العدوان الأميركي على إيران تنعكس بصورة متزايدة على الاقتصاد الأميركي، مع ارتفاع كلفة الحرب واتساع الضغوط على الخزانة والأسواق والمستهلكين. فالمواجهة لا تُقاس فقط بحجم الإنفاق العسكري، بل بما تخلّفه من أعباء إضافية على الاقتصاد، في وقت تعاني فيه الأسر الأميركية أصلًا من ارتفاع تكاليف المعيشة. ويبرز ارتفاع أسعار الوقود والطاقة كأحد أبرز مظاهر الاستنزاف، إذ تنعكس زيادة كلفة النفط والغاز والديزل سريعًا على النقل والزراعة والصناعة، ثم تنتقل إلى أسعار السلع والخدمات. ومع ارتفاع كلفة الديزل والأسمدة، يجد المزارعون أنفسهم أمام أعباء إنتاج أكبر، ما يهدد بمزيد من الضغوط على أسعار الغذاء.

ولا يتوقف الاستنزاف عند المواطن، بل يمتد إلى الخزانة الأميركية التي تتحمل نفقات عسكرية متزايدة، في ظل دين عام ضخم وتكاليف فائدة مرتفعة. وكل زيادة في الإنفاق العسكري تعني موارد إضافية تُسحب من قطاعاتٍ أخرى، وتزيد الضغط على المالية العامة. ومع استمرار المواجهة، يصبح الاقتصاد الأميركي أمام معادلة صعبة: إنفاق أكبر، أسعار أعلى، وضغوط مالية متصاعدة. وهكذا يتحول العدوان من أداة لفرض النفوذ إلى مصدر استنزاف داخلي؛ فالحرب التي تُدار من واشنطن لا تبقى كلفتها خارج الحدود، بل تصل مباشرة إلى جيوب الأميركيين، وإلى الخزانة والأسواق والقطاعات الإنتاجية. ومع استمرار النزيف المالي والاقتصادي، تصبح قدرة الإدارة الأميركية على تحمّل تبعات الحرب نفسها موضع اختبار.

روسيا تفتح باب التسوية في أوكرانيا وتتمسك بوقائع الميدان

أبدت روسيا استعدادها للاستماع إلى مقترحات جديدة بشأن تسوية الصراع في أوكرانيا، لكنها شددت على أن أي مسار سياسي جاد يجب أن ينطلق من الواقع الميداني والتطورات التي فرضتها سنوات الحرب، وليس من شروط تتجاهل موازين القوى الجديدة.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف إن موسكو تلمس استعدادًا أميركيًا للحوار البنّاء وتفهمًا لمواقفها، معتبرًا أن العقبة الأساسية تتمثل في قدرة واشنطن على التأثير في القرار الأوكراني والمواقف الأوروبية.

وترى موسكو أن بعض العواصم الغربية لا تزال تراهن على إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، ما يعرقل فرص الوصول إلى تسوية واقعية.

وتؤكد موسكو أن السلام ممكن، شرط أن يأخذ أي اتفاق مستقبلي المصالح الأمنية الروسية والوقائع الميدانية في الاعتبار، وألا يتحول الحوار إلى وسيلة لتجاهل نتائج الحرب.

ميدانيًا، تواصلت الضربات المتبادلة، مع إعلان أوكرانيا سقوط قتلى وجرحى جراء ضربات روسية استهدفت كييف ومحيطها، بينما قالت موسكو إن عملياتها طالت منشآت مرتبطة بالصناعات العسكرية والنقل واللوجستيات.

وتشير التطورات إلى أن روسيا لا تغلق باب التفاوض، لكنها ترفض أن يتحول الحوار إلى وسيلة لتجاهل موازين القوى الجديدة.

وفي المقابل، يبقى موقف واشنطن والعواصم الأوروبية عاملًا حاسمًا في تحديد ما إذا كانت فرصة التسوية ستتحول إلى مسار سياسي فعلي أم تستمر المواجهة.

تصعيد صهيوني في الضفة.. اقتحامات واعتقالات واعتداءات للمستوطنين

شهدت مناطق واسعة من الضفة الغربية المحتلة، فجر السبت، حملة اقتحامات ومداهمات نفذتها قوات الاحتلال، تخللتها اعتقالات واحتجاز فلسطينيين واندلاع مواجهات في عدد من البلدات والمخيمات، بالتزامن مع اعتداءات نفذها مستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم.

في نابلس، اقتحمت قوات الاحتلال المنطقة الغربية وصولًا إلى وسط المدينة واحتجزت شابًا فلسطينيًا، بينما أقدم مستوطنون في قرية مادما على إلقاء النفايات على منزل فلسطيني. كما طالت الاقتحامات مناطق في جنين وطوباس والخليل وبيت لحم، بينها بلدة الجديدة وقرية فقوعة ومنطقة الفارعة ودوراوتقوع.

وفي رام الله والبيرة، اقتحمت القوات مخيم الأمعري وبلدة سلواد، حيث اندلعت مواجهات، فيما تحدثت مصادر محلية عن تعرض شبان للتنكيل خلال اقتحام قرية سرطة في سلفيت. كما شملت الاقتحامات كفر عقب وقلنديا ومخيم قلنديا شمال القدس المحتلة.